



## القيم الاجتماعية وتأثيرها على عمل المرأة في محافظة اربيل

م.م. سامح مصطفى حسن

قسم الفلسفة - جامعه صلاح الدين - اربيل - العراق

الايمل: samih.hassan@su.edu.krd

### الملخص

تشكل المرأة مع الرجل الحلقة الأولى في البناء الاجتماعي، انطلاقاً من تكوين الأسرة مروراً بتبادل الأدوار وتكامل الأداء من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره.

إن الرجل له أثره ووظائفه في المجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرأة كونها تمثل نصف المجتمع، فهي عنصر مشارك للرجل في ميادين الحياة كلها، وتتميز بمهام ووظائف، ربّما، لا يمكن للرجل أن يجاريها فيها. كما يشهد العالم بأسره سباقاً متعدد الحلقات والجوانب يهدف إلى التفوق في مجال زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات لا سيما الاقتصادية. ويتوقف النجاح في هذا الأمر على توافر العديد من المقومات، من أهمها العنصر البشري المؤهل والمدرّب تدريباً كافياً. ولا يختلف اثنان على أن إسهام العنصر النسائي، على اختلاف الأعمار والفئات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً للإسهام في إنجاح حلقات السباق التي تدخل فيها المجتمعات فيما بينها. وبناءً على ما سبق، فإن دور المرأة في العمل يعد ضرورة، إذ لا يتوقف على الإسهام في الإنتاجية الاقتصادية فحسب، بل يصل إلى الإسهام في الاستثمار البشري عن طريق إعداداته وتوجيهه ومتابعته وتكوينه لينتج جيلاً فعالاً وسوياً في المجتمع. وقد تعاطف الاهتمام بالمرأة من قبل المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات وعلماء الاجتماع في العقود الماضية. وجرت المناقشات والمؤتمرات الأكاديمية فيما يخص تفعيل دور المرأة وتحسين مكانتها، وتنوعت البرامج والخطط التي تؤهلها وتطورها، كما تعددت الحلول والمقترحات لكثرة العقبات التي تواجهها.

إلا أن هذا الدور مرهون بأمر عدة منها: استعداد المرأة لذلك الإسهام، ونوعيته، إلى جانب توافر الإمكانيات والمهارات التي تؤهل المرأة كذلك للإسهام في النهوض بالمجتمع، والتسهيلات المقدمة من المجتمع (قبول المجتمع للعمل النسوي وتوفير فرص العمل) والقيم الاجتماعية المتمثلة في (العادات والتقاليد) التي تهنيء الجو الملائم لعمل المرأة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طرح موضوع حقوق المرأة بشكل واسع، إذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (1993) تمتع المرأة بالمساواة مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما نصت المقررات الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين (1995) بكل وضوح، على وجوب اتخاذ الإجراءات الملموسة لتحقيق تكافؤ الفرص في الحياة العامة.

ونظراً إلى الآثار والتداعيات التي تتركها القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع على عمل المرأة وعلى المجتمع بشكل عام، يتوجب دراستها وبيان مدى تأثيرها في عمل المرأة (1).

**الكلمات المفتاحية:** القيم الاجتماعية، عمل المرأة، محافظة اربيل.



# Social values and their Impact on Women's Work in Erbil Governorate

Assist. Lect. Samih Mustafa Hassan

Department of Philosophy - University of Salah al-Din – Erbil - Iraq

Email: samih.hassan@su.edu.krd

## ABSTRACT

Women and men constitute the first link in social construction, starting with the formation of the family, through the exchange of roles and the integration of performance for the advancement and development of society.

A man has an effect and functions in society, and the same applies to women as they represent half of society, as they are a participant to men in all fields of life, and are characterized by tasks and functions, perhaps, that men cannot match them. The entire world is also witnessing a multi-link and multifaceted race aimed at excelling in the area of increasing productivity in various sectors, especially economic ones. Success in this matter depends on the availability of many ingredients, the most important of which is the qualified and sufficiently trained human element. No two disagree that the contribution of the female component, in different ages, social, economic and intellectual groups, can play an effective role in contributing to the success of the race circles in which societies enter among themselves. Based on the foregoing, the role of women in work is considered a necessity, as it depends not only on contributing to economic productivity, but also reaches the contribution to human investment by preparing, guiding, following up and evaluating it to produce an effective and healthy generation in society. The interest of women has increased by societies, international bodies, institutions and sociologists in the past decades. Academic discussions and conferences took place regarding activating the role of women and improving their status, and the programs and plans that qualify and develop them varied, and solutions and proposals abounded of the many obstacles facing them.

However, this role depends on several things, including: the willingness of women to contribute and its quality, in addition to the availability of capabilities and skills that qualify women as well to contribute to the advancement of society, the facilities provided by society (society's acceptance of women's work and the provision of work opportunities) and the social values of (customs and traditions) ) That create the right atmosphere for a woman to work.

After the end of World War II, the issue of women's rights was raised widely, as the Universal Declaration of Human Rights and the Universal Declaration on the Elimination of Violence against Women (1993) affirmed that women enjoy equality with men in social, economic and cultural rights.

The decisions of the Fourth World Conference on Women in Beijing (1995) clearly stated that concrete measures must be taken to achieve equal opportunities in public life.

**Keywords:** social values, women's work, Erbil governorate.



## المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

## 1- إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة طبيعة المجتمع العراقي الذي يحكمه عدد من القيم الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد الموروثة، ولا تزال آثار هذه القيم تنعكس على بناء الأسرة وتوزيع الأدوار والوظائف بين أفرادها. وهذا البناء تم تحديثه وتغييره عبر التحولات الهيكلية الاجتماعية المحلية، متأثراً بالتغيرات التي يعيشها العالم اليوم. إن التطور السريع الذي يواكب حياتنا، جعل من موضوع عمل المرأة ومشاركتها الرجل اقتصادياً موضوعاً جديلاً، ولقد وضع للمرأة الكثير من العراقيل والقيود التي تُحد من عملها وتبطئ تطور المجتمع وتقدمه، فتتمية المجتمع لا تكون ناجحة وشاملة دون مشاركة المرأة، فهي تعد نصف المجتمع، ولابد من إدماجها في الخطط التنموية الشاملة ومشاركتها في الحياة الإنتاجية.

إن حصر دور المرأة في العمل المنزلي وتربية الأطفال في البيت يعد خسارة اقتصادية فادحة، لأن عملها يساهم في تسريع العجلة الاقتصادية، فالدعاة لخروج المرأة من بيتها ينظرون إلى ما حققه الغرب من مكاسب من جراء تمكين المرأة ومشاركتها في العملية الإنتاجية.

وفي المقابل، نجد معارضين لعمل المرأة، يرفضون فكرة خروجها وابتعادها عن منزلها، ويرون أن عمل المرأة الأول والأخير يكون داخل بيتها وتربية أطفالها ورعايتهم، ومن هنا ظهرت إشكالية الدراسة: فهل استطاعت القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي أن تعرقل عمل المرأة وأن تُحجّمه؟ وهل إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة تستطيع أن تلبي طموحات المرأة المهنية والاجتماعية؟ سنحاول فهم هذه الظاهرة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

أ- ما مدى تأثير القيم الاجتماعية في إعاقة المرأة عن تلبية طموحاتها المهنية؟

ب- ما مدى تقبل المجتمع العراقي عموماً والمجتمع الكردي خصوصاً، لفكرة خروج المرأة للعمل؟

ج- هل تمكنت المرأة العاملة من التوفيق بين كلّ من الواجبات المهنية والاسرية؟

## 2- فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

أ- توجد علاقة عكسية بين "التمييز في التربية بين الذكور والإناث وبين المستوى التعليمي للأهل.

ب- توجد علاقة طردية بين الالتزام الديني القوي وبين رفض مزاوله المرأة للعمل.

ج- توجد علاقة طردية بين نوع العمل وتقبل المجتمع لعمل المرأة.

## 3- أهمية الدراسة:

أ- الكشف عن المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في المجتمع العراقي والكويتستاني.

ب- التعرف إلى أهم المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد نوع العمل الذي يناسب المرأة، خصوصاً في ظل المتطلبات الاجتماعية والثقافية لبيئة العمل الذي يمكن أن تقوم به المرأة.

ج- تسليط الضوء على واقع المرأة المهني والاسري والتسهيلات والحوافز المقدمة لها في العمل ومن قبل الأسرة والمجتمع.

## 4- أهداف الدراسة:

تركزت أهداف هذه الدراسة حول النقاط الآتية:

أ- استكشاف أهم القيم الاجتماعية التي تؤثر في انخراط المرأة في سوق العمل.

ب- التعرف إلى الدوافع والحوافز التي تدفع المرأة للخروج إلى العمل.

ج- الكشف عن الآثار المترتبة على خروج المرأة إلى العمل لا سيما على الأسرة والمجتمع.

د- معرفة الحدود التي تقدم فيها الأسرة خصوصاً، والمجتمع عموماً، يد المساعدة ونوع التسهيلات المقدمة لها.



## 5- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية التعرف إلى تأثير القيم الاجتماعية في عمل المرأة في مدينة أربيل الواقعة في إقليم كردستان العراق. و"يعدّ المنهج الوصفي التحليلي مظلة واسعة ومرنة تضم عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسة الحالات. إذ إن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول المشكلة أو الوضع القائم في ما هو كائن وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات" (2). وفي إطار المنهج الوصفي استخدمت طريقة المسح الاجتماعي بالعينة وهو الأكثر استخداماً وشيوعاً في الدراسات الاجتماعية، نظراً لكونها أسير في التطبيق وأقل تكلفة، وهو طريقة من طرق البحث الاجتماعي يتم فيها تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً عملياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على كافة المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة، وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية (3).

## 6- الأدوات المستخدمة:

أ- الاستمارة:

اعتمد الباحث على الاستمارة كأداة لجمع البيانات الميدانية، وبعد زيارة عدد من الوزارات والشركات بهدف جمع المعلومات ومقابلة النساء العاملات في تلك الدوائر والشركات من أجل تكوين أفكار عن البحث، وبعد إنجاز البحث المكتبي الذي يتمحور حول موضوع القيم الاجتماعية بشكل عام، وتأثيرها في عمل المرأة خصوصاً، تم إعداد الاستمارة، التي شملت أربعة وأربعين سؤالاً، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: يتضمن الخصائص الديموغرافية للعينة (كالعمر، الحالة الزوجية، العمر عند الزواج، المستوى التعليمي...).

المحور الثاني: يتضمن عمل المرأة وطبيعته (التمييز في التربية، والتقصير تجاه الأولاد، والتوفيق بين كل من الواجبات الأسرية والمهنية...).

المحور الثالث: يتضمن البيانات الخاصة بتربية الأولاد والشؤون الأسرية (بالتحاق بالنادي الثقافية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، أوقات الفراغ...).

المحور الرابع: يتضمن تأثير عمل المرأة في الواجبات الأسرية (موعد بدء العمل، ساعات العمل والدافع الأساسي للعمل، والرضا الوظيفي...).

ب- المقابلة الاستطلاعية:

تمت مقابلة عدد من النساء العاملات في القطاعين العام والخاص في مدينة أربيل، وموظفين في مديرية الإحصاء في المدينة للحصول على المعلومات لإجراء هذه الدراسة، وقد ساعد الباحث في إجراء منهجية محددة لتحقيق أهداف الدراسة، وأيضاً في صياغة مشكلة البحث، ووضع الفروض المتعلقة بمشكلة البحث، مما ساعد الباحث في توفير قدر من المعرفة حول الموضوع.

ج- نوع العينة وحجمها:

اختار الباحث العينة العشوائية الطبقية، التي تكونت من (220) امرأة عاملة في محافظة أربيل وكانت أعمارهن تتراوح ما بين (18- 59) سنة. وبعد جمع الاستمارات قام الباحث باستبعاد الاستمارات غير المكتملة (20) استمارة، وبالتالي بلغ عدد العينة الكلية (200) مفردة، وشملت النساء العاملات في القطاعين الخاص والعام.

## 7- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

أجريت الدراسة في (مدينة أربيل). الواقعة في إقليم كردستان العراق.

ب- المجال الزمني:



يتحدد هذا المجال من خلال تحديد الباحث للفترة الزمنية التي استغرقها القسم الميداني من الدراسة وكانت (4) أشهر امتدت من شهر 2013/5/1 ولغاية 2013/9/1 وهي المدة التي جمعت فيها البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة، بما فيها الفترة المحددة للزيارات الاستطلاعية التي قام بها الباحث قبل توزيع الاستمارة.

ج- المجال البشري:

يشمل المجال البشري لهذه الدراسة، النساء العاملات في القطاعين العام والخاص في محافظة أربيل ويضم (200) امرأة عاملة من القطاعين العام والخاص.

### 8- اختبار الثبات:

بعد تصميم الاستمارة ولأجل التأكد من ثبات الأداة، قام الباحث بتوزيع الاستمارات على عينة أولية بلغ عددها (40) مفردة، لمعرفة مدى ثبات الاستمارة، وذلك باتتباع طريقة إعادة الاختبار على العينة الأولية نفسها Test-Retest بعد أربعة عشر يوماً. لقد استخدمت طريقة (Spearman)، معامل الارتباط الرتبي لحساب ثبات الأداة حيث تنطلق هذه المنهجية من إيجاد معامل الارتباط بين النتائج الأولى للقياس والنتائج الثانية. وعند القيام بعملية اختبار الثبات على العينة الاستطلاعية، كانت درجة الثبات (0,92) وهي تعدّ مؤشراً جيداً لثبات الأداة.

### 9- الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج ال (spss) في تفريغ البيانات، إذ تضمن البرنامج وسائل عديدة من شأنها تيسير عمله وإيصاله إلى النتائج الدقيقة المرجوة لإنجاز الدراسة وذلك من خلال إدخال البيانات وتبويبها باعتماده على الداول البسيطة والمركبة واختبار (كا 2) ومن ثم تحليلها بناءً على نتائج الجداول، على احتساب معامل الارتباط (Gamma) للأداة.

### 10- صعوبات الدراسة:

واجهت العديد من الصعوبات أثناء إجراء الدراسة أذكر منها ما يأتي:  
أ- قلة الدراسات العربية وخصوصاً العراقية التي تتناول تأثير القيم الاجتماعية في عمل المرأة وفقاً للمعلومات المتوافرة في حدود علم الباحث.  
ب- عدم تجاوب بعض النساء العاملات مع الدراسة، وعدم قبول ملء الاستمارة ظناً منهن أنها ستستغل لأغراض غير أكاديمية.  
ج- صعوبة ترجمة الاستمارة من العربية إلى الكردية بطريقة تفهمها المبحوثات.  
د- عدم توافر الإحصاءات الدقيقة والمؤكد حول عدد العاملات في القطاع الحكومي وغير الحكومي.

### المبحث ثاني: الإطار النظري للدراسة

#### 1- المفاهيم المستخدمة

يحاول الباحث في هذا المبحث تعريف المفاهيم التي تدخل في صلب موضوع البحث وذلك على النحو الآتي:

##### أ- القيم:

- يعرفها إميل دوركايم:  
"إن القيم هي إحدى آليات الضبط الاجتماعي المستقلة عن ذوات الأفراد الخارجة عن تجسدهم الفردية" (4).  
- وعرفها ريتشارد هو فستاد:  
"إنها اعتقادات عامة تحدد الصواب من الخطأ والأشياء المفضلة عن غير المفضلة" (5).  
- لقد عرفها ستيفارت:  
"القيم معايير اجتماعية وموافق سلوكية لغرض القياس والحكم على الاتجاهات والافكار والقواعد والمثل المرغوبة والمقبولة التي يمكن الإدراك بها داخل المجتمع" (6).





يرى "جون ديوي" في هذا الصدد إلى سعة التنوع والاختلاف الذي صاحب موضوع القيم بقوله: "إن موضوع القيم يتفاوت ما بين الاعتقاد بأن ما يسمى قيماً ليس في الواقع سوى إشارات انفعالية، ومجرد تعبيرات صوتية، وبين الاعتقاد في الطرف المقابل بأنها المعايير العقلية الضرورية التي يقوم على أساسها كل من الفن والعلم والأخلاق" (7). فرموريس) وصف القيم بأنها "علم السلوك التفضيلي، يعني بذلك أن أي سلوك للفرد يمثل تفضيلاً لمسلك على الآخر، والمسلك المختار هو الأحسن والأكثر قبولاً، والأكثر أهمية في نظر الفرد" (8). أما (كيرى هولستد) فقد عرف القيم بأنها المبادئ والمعتقدات الأساسية، والمثل والمقاييس وأنماط الحياة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسمو الخلقي والذاتي للأشخاص (9). وقد عرفها (روبنسون وفيليب شيفر) بأنها تكوينات فرضية لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وإنما يمكن أن نستدل عليها من خلال التعبير اللفظي والسلوكي الظاهري سواء أكان شخصياً أم اجتماعياً وسواء أكان لفظياً أم غير لفظي (10). في ضوء ما سبق، فإن القيم حقائق أساسية مهمة في البناء الاجتماعي تعالج من وجهة نظر السوسيولوجيا بأنها عناصر بنائية انشقت أساساً من التفاعل الاجتماعي (11). لذلك تعد القيم دائماً مكملاً للتغير والتجديد، عندما يكون المجتمع في نشاط وازدهار وتطور (12). ونظراً إلى تعدد الرؤى التي تراها كل العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء، فقد اختلفت النظرة إلى مفهوم القيمة بحسب اختلاف مجالاتها، لذلك ستعرض وجهات نظر لعدد من هذه العلوم بهدف تكوين الملامح الأساسية للقيمة من خلال آراء العلماء في فروع المعرفة الإنسانية. أما التعريف "الإجرائي للقيم" فهي عن أحكام عقلية انفعالية توجهنا نحو رغباتنا واتجاهاتنا، يكتسبها الفرد ويتعلمها ويتشربها الفرد من المجتمع وتصبح هي محرراً لسلوكه.

### ب- القيم الاجتماعية:

هي تلك العادات والتقاليد التي توجد داخل المنظومة القيمية للمجتمع، لذا يرى (وليامز) أنها مهمة بشكل دائم في المواقف الاجتماعية، التي تؤدي إلى التغيير السريع وغير المستقر في المواقف البشرية، أو المجتمع المعتمد عليه كثيراً أو قليلاً لتثبيت القيم (13). ويقصد بها اهتمام الفرد وميله نحو تكوين علاقات صداقة وعلاقات اجتماعية مع غيره من الأفراد، حين تظهر لديها الحاجة إلى تكوين علاقات اجتماعية يسودها الحب والوئام والتعاون (14). وتسهم في تكوينها وترسيخها عوامل عديدة، كالدين والثقافة بمكوناتها المختلفة من العادات والتقاليد، والأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، وفي ضوء ذلك، فإن القيم الاجتماعية تتكون نتيجة اهتمام الأفراد وميولهم نحو إقامة العلاقات الإنسانية بالآخرين، ويحكم هذا النوع من القيم علاقات الفرد بأفراد مجتمعه، وهذا يتطلب منه مشاركة الآخرين في مشاعرهم ومناسباتهم ومشكلاتهم (15). لذلك يعد التغيير القيمي جزءاً مهماً من عناصر البناء الاجتماعي وجزءاً أساسياً من الجانب المعنوي للثقافة، فتغيرها أي التغيير القيمي يدخل ضمن التغيير الاجتماعي الثقافي (16). والقيم الاجتماعية يقسمها علماء الاجتماع قسمين هما: أولاً: القيم الإيجابية المفيدة التي تتجسد لاصراحة والإيثار والتعاون والشجاعة والثقة العالية بالنفس وتحمل المسؤولية والصبر والصدق والاخلاص في العمل والعدالة والديمقراطية والمساواة والشهادة في سبيل مبادئ والمعتقدات.. وثانياً: هناك القيم الضارة أو السلبية التي تتجسد في الأنانية والتخنت والتبرج والميوعة والاتكالية والتسرع في اتخاذ القرار والعنصرية والإقليمية والتحيز والتعصب وضيق الفكر والكذب والنفاق والغش والنميمة والتزوير وكراهية الناس وجلب الضرر إليهم وغيرها من القيم التي يكرها الجميع (17). أما (روبرت مرتون) فيشير إلى القيم الاجتماعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية حضارية لها القدرة على ربط أنساق ونظم وأجزاء البناء الاجتماعي المختلفة وتركيبها إضافة إلى التنسيق بين وظائف كل نسق أو نظام اجتماعي من خلال تحقيق التكامل والنشابة الاجتماعي لأسس النظام الاجتماعي للمجتمع (18). وتظهر أهمية القيم الاجتماعية في تنظيم أفراد المجتمع من خلال تنسيق سلوكهم اليومي وفق مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، فضلاً عن كونها تقوم بخدمة النظام الاجتماعي واستقراره. كما أن القيم الاجتماعية تكون مقبولة من قبل الفرد لأنها مكتسبة من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها، لذلك نجده يرضى بها وبحكمها وعدالتها، لذا تكون بمنزلة أحد مفاصل الضبط الاجتماعي التي تحدد سلوك الفرد وتثقفه، وفي الوقت ذاته، تقوم القيم الاجتماعية بتوحيد سلوك أفراد الجماعة وتعاقب الأفراد الذين يخالفونها أو يخرجون عن تعاليمها (19).



التعريف الإجرائي للقيم الاجتماعية: هي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع، أو معيار عام يتخذ من قبل الأفراد أو الجماعة للحكم على السلوك الاجتماعي قبولاً أو رفضاً.

### ج- المرأة العاملة:

"هي المرأة التي تزاول عملاً ما خارج المنزل لقاء أجر مادي مدفوع لها إضافة إلى كونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة بيت" (20).  
كما عرفت المرأة العاملة: "هي المرأة التي تعمل خارج المنزل والتحاقها بأحد مراكز العمل الحكومية منها أو الخاصة، في أوقات محددة باليوم أو الأسبوع نظير مبلغ مالي معين ومحدد وقابل للزيادة، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة" دور ربة البيت و دور الموظفة" (21).  
وأيضاً المرأة العاملة تعني "المرأة التي تعمل في الإنتاج المادي (السلعي) مباشرة وتتقاضى أجراً على قوة عملها، وبذلك تخرج من نطاق هذه الدراسة العاملات في النشاط الزراعي والرعي" (22).  
كما تعرف بأنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وتقوم بدورين: الأول ربة بيت، والثاني هي العاملة في المصنع والخاضعة لقانون العمل (23).  
وتعرف بأنها هي المرأة (المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة) التي تعمل بأجر خارج بيتها وتبذل جهداً بدنياً أو ذهنياً لخلق منفعة اقتصادية، وتقوم بأداء لدوارها كأم وزوجة داخل المنزل (24).  
التعريف الإجرائي "للمرأة العاملة"، هي المرأة التي تجمع بين العمل خارج المنزل ومسؤوليات الأسرة (أي أنها متعددة الأدوار). وهي التي تزاول عملاً ما خارج المنزل لقاء أجر مادي إضافة إلى كونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة البيت.

### 2- النظريات الموجهة للدراسة

القيم الاجتماعية هي المكون الأساسي للبناء الاجتماعي، وهي جزء لا يتجزأ من المجتمع، وقد ظلت مشكلة القيم تمثل تحدياً للإنسان بشكل عام وللنساء بشكل خاص، وقد حاول الإنسان على مر العصور أن يجد تلازماً بين طموحاته وبين القيم السائدة؛ وقد دأب المفكرون وعلماء الاجتماع على بحث (القيم) من خلال ردها إلى عوامل متنوعة، تارة إلى القوى الاجتماعية الكامنة في المجتمع وتارة إلى القوى البيولوجية، وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزه الإنسان حديثاً (علمياً وتكنولوجياً) فإنه مازال يواجه هذا التساؤل.. هل القيم الاجتماعية تتلاشى أمام الزحف التكنولوجي أما ماذا؟ (25).  
إن تاريخ الفكر الاجتماعي شهد محاولات مستمرة من جانب الكثيرين من المفكرين وعلماء الاجتماع، بغية الوصول إلى حلول وآراء متقاربة لتفسير القيم، وهكذا ظهر العديد من النظريات في تاريخ الفكر، حاول أصحابها من خلالها، تفسير القيم الاجتماعية؛ وبطبيعة الحال، كان لا بد من أن تتجه كل نظرية الوجهة التي تتفق مع المناخ الفكري والبيئي الذي ظهرت فيه، أو مع المدرسة الفكرية التي انبثقت عنها (26).  
وتجدر الإشارة إلى أن أكثر هذه النظريات حول القيم الاجتماعية ظهرت في المجتمعات الغربية بعدما شهدت أوروبا موجة من التغيرات السريعة من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وما أفرزتها من نتائج اجتماعية أدت إلى ظهور حركات نسوية نادت بجملة من المفاهيم كالعدالة والمساواة..، ونتجت من هذه التغيرات عمليات الهجرة وتغير وظائف الأسرة ودخول المرأة إلى ميدان العمل شأنها شأن الرجل (27).  
في هذا المبحث، ستعرض النظرية المرتبطة بتفسير القيم الاجتماعية بشكل عام، والمفسرة للقيم المرتبطة بالمرأة بشكل خاص:

### نظرية التحديث

أجمع نظرية التحديث كل المحاولات النظرية التي تهدف إلى وصف عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي وتفسيرها في الدول النامية، في ضوء رؤية أن هذه الدول تمر بمرحلة من التطور أقرب الشبه بمرحلة التطور المبكرة في المجتمعات المتقدمة الآن، ومن ثم فإن خبرة التغير الاجتماعي تبدو متشابهة، وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين المجتمعات المتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في طريق النمو، وبين المجتمعات النامية، هي علاقة تكامل تأخذ فيها البلدان النامية خبرتها وثقافتها من البلدان المتقدمة لكي تحقق مستويات نموها ذاتها.



وتقوم نظرية التحديث على مفهومين رئيسيين هما "التقليدية والحداثة"، إذ يفترض أن المجتمعات تنتقل بالضرورة من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة، وحيث يفترض أن المجتمعات النامية تمثل المرحلة التقليدية أو أنها تنتقل من هذه المرحلة إلى المرحلة الحديثة التي تمثلها المجتمعات الحديثة. وتستمد نظرية التحديث أصولها من أعمال "دوركايم" في دراسته لتحول المجتمعات من النمط الألي (التقليدي) إلى النمط العضوي (الحديث)، ومن أعمال "ماكس فيبر" فيدراساته عن أنماط الأفعال التقليدية والعقلانية، وعن دور القيم في عملية التحول الاجتماعي، كما أنها تستمد أصولها من أعمال "تالكوت بارسونز" فيدراساته عن تغير أنماط المجتمعات بتغير الأطر البنائية التي تحكم أفعال الأفراد والجماعات فيها.

وعلى الرغم من أن الاهتمام الأساسي لنظرية التحديث هو التغير الاجتماعي، إلا أنها أفردت اهتماماً خاصاً بالقيم، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة الأصول النظرية التي استمدت منها أفكارها، وإلى طبيعة العوامل التي تركز عليها نظرية التحديث في فهمها للتغير الاجتماعي. ونحاول أن نهوض لموقف نظرية التحديث من دراسة القيم من خلال المحاور الآتية (28).

#### أ- دور القيم الحديثة في التغير الاجتماعي

تتبنى نظرية التحديث الموقف الوظيفي الذي يؤكد أهمية العوامل الخارجية في إحداث التغير الاجتماعي، وبناء على ذلك، فإن العامل خلف تحول المجتمعات التقليدية، هو تلقيها لأنماط مغايرة من الثقافة، تأتيها عبر عمليات الانتشار من المجتمعات المتقدمة، ومن ثم فإن.

#### المبحث الثالث: وضع المرأة

##### تمهيد:

إن لعمل المرأة خارج منزلها سلبياته وإيجابياته، فحاجتنا إلى عمل المرأة هي حاجة مجتمعية، فلماذا لا تأخذ المرأة نصيبها من العمل إذ في مقدورها أن تعمل؟ لماذا يقف المجتمع من عمل المرأة موقف الرفض أو موقف الإهمال ما دام أنها قادرة على العطاء، ومادام المجتمع بحاجة إلى خدماتها وعطائها؟ لماذا تُجلب العمالة النسائية الأجنبية والمرأة في مجتمعنا طاقة لها إمكاناتها التي حباها الله بها؟ لذلك ظهر اتجاه ثالث وهو اتجاه توفيقي بين المؤيدين وبين المعارضين من ناحية أن العمل حق ضروري للمرأة، ولكن في المجالات التي تتناسب مع انوثتها، واعتمد أصحاب هذا الاتجاه على أنه لا اعتراض لعمل المرأة من ناحية المبدأ في مجالات تفيد المجتمع وتنفع بنات جنسها. ولا شك في أن المجتمع بحاجة إلى عمل المرأة، كما أن البيت بحاجة إلى وجود امرأة فيه، ولا بد إذاً من إيجاد وسيلة توازن بين الحاجتين، تمكن المرأة في إيجاد العمل المناسب، الذي يمكنها من التوفيق بين متطلبات العمل الإنتاجي والواجبات الأسرية.

##### أولاً: وضع المرأة في الأسرة الكردية وحقوقها الاجتماعية

كانت الأسرة الكردية التقليدية أسرة أبوية بصورة جوهرية أو بشكل أكثر دقة، تنسب إلى الأب، فكان رب الأسرة وهو الأب يتمتع وفق التقاليد الكردية القديمة بسلطة واسعة داخل الأسرة في المجتمع البدوي والقروي والمدني على حد سواء، وقد مثلت الأسرة في المجتمعات القروية وحدة اقتصادية متكاملة حيث يسود تقسيم العمل في إطار الأسرة الواحدة، أما المرأة الريفية، فإنها لعبت دوراً كبيراً في عملية الإنتاج، وتختص، بالإضافة إلى تربية الأطفال، العناية بالحيوانات وبيع بعض الأعمال الزراعية، بالإضافة إلى جلب الماء من البنايع والعيون (29)، فضلاً عن طهي الطعام وصنع الخبز في كل صباح وإعداد الشاي وتأمين المحروقات للمنزل، وصنع البرغل ومشتقاته، بالإضافة إلى نسج الصوف وشعر الماعز، لصنع ما يحتاجونه من الحبال والأحزمة المتنوعة ولصنع الفرش والسجاد... (30).

وفي بداية القرن العشرين، فإن مكانة المرأة العراقية (الكردية والعربية) على حد سواء كانت متواضعة في الريف والمدينة، وإن عبء إعالة الأسرة واتخاذ القرارات، كان منحصراً برب الأسرة دون المرأة، التي كان دورها غير متناسب مع مسؤولياتها الكبيرة كقوة إنتاج، ووسيلة العمل في الأسرة (31).

إن قضية حقوق المرأة في جوهرها قضية ديمقراطية، ومن هنا، فإن النضال من أجل تحقيق هذه الحقوق لا ينفصل عن النضال من أجل الديمقراطية السياسية والاجتماعية وبناء دولة العراق، كما أنه لا ينفصل عن النضال من أجل الاستقلال السياسي والسلم والاستقرار.





إن قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 يعد من أهم القوانين التي صدرت بعد ثورة 14/تموز 1958م. والذي يتضمن بعض الإنصاف للمرأة، ولقد كانت المرأة العراقية آنذاك تعاني من التبعية الكاملة للرجل، كما كانت مسلوقة الإرادة إلى حد بعيد، يتحكم بحياتها قانون دعاوي العشائر، ومسيطرة عليها وطأة العادات والتقاليد المهينة لإنسانيتها، بدون أن يكون هناك سند قانوني واضح، ينظم موقعها الاجتماعي في داخل الأسرة، فضلاً عن ضمان بعضاً من حقوقها.

كذلك انخفضت نسبة الإناث إلى مجموع العاملين في القطاعات الإنتاجية "الزراعية والصناعية"، بينما ازدادت نسبتهم في قطاع الخدمات، ويرجع ذلك إلى تقليص البرامج الاقتصادية والإنفاق الاستثماري، وأغلق الكثير من مجالات العمل بسبب ظروف الحرب والحصار (32).

ومنذ تشكيل حكومة إقليم كردستان عام 1992م، اهتمت إدارة الإقليم اهتماماً خاصاً بحقوق المرأة، لذا فقد قامت بإعادة العديد من الحقوق المسلوقة إليها، ورفعت القيود عن حريتها السياسية والاجتماعية، وعملت على مساواتها التامة مع الرجل في كل نواحي الحياة المختلفة، وبغية وضع حقوق المرأة في إطار تشريعي وضمان إقامة المساواة بينها وبين الرجل في الحياة العامة، وبلاستناد إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ولوائح حقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" الموقعة في 18/ديسمبر 1979، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة الموقعة في 20/ديسمبر 1952، رأت حكومة الإقليم إصدار هذه اللائحة لتعزيز أحوال حقوق المرأة بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام ولضمان تفعيل دور المرأة الكردية وإعادة ما سلب منها من حقوق وحريات أساسية (33).

وصدر قانون رقم (15) لسنة 2008 وهو قانون تعديلات تطبيق قانون الأحوال الشخصية في إقليم كردستان، الذي شر في جريدة الوقائع الكردستانية في 2008/12/30 وأصبح نافذاً من تاريخ نشره. وقد تناولت هذه التعديلات (25) مادة من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 المعدل، وقد حاول المشرع من خلال هذه التعديلات تقليص مساحة التمييز في الحقوق بين المرأة وبين الرجل في قضايا الأحوال الشخصية، ومنح المرأة مزيداً من الحقوق، وهناك مجموعة جديدة من الشروط أمام الرجال الراغبين في الزواج بامرأة ثانية، ستحد إلى حد كبير من مسألة تعدد الزوجات في المجتمع، كذلك تم تغيير بعض البنود الخاصة بالطلاق، والميراث والحضانة. ولكنه لم يستطع إلغاءها كلياً (34).

ولكن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضئيل جداً مقارنة بالرجل، إذ تشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام 2006-2007 إلى أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لسكان إقليم كردستان وفق الجنس يبلغ (69.7%) للذكور و (12.9%) للإناث في عام 2007، مما يفسر تدني إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.

إن المرحلة التي يمر بها المجتمع الكردي تستدعي مشاركة القوى العاملة كلها في عملية التنمية، التي هي دائماً في حاجة إلى مقدمات تؤدي وتدفع إليها، من مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وتنظيمي يسرع من خطواتها، كمقدمات أساسية لتحقيقها (35).

### ثانياً: واقع المرأة الكردية في العمل ومكانتها:

للمرأة في كردستان العراق تاريخ حافل بالمواقف المميزة التي امتازت بها، من خلال تعاونها مع الرجل في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية (36).

كما استحوذت المرأة الكردية- بحكم شخصيتها وموقعها الاجتماعي وموقف الرجل الكردي منها- على اهتمام المستشرقين والرحالة؛ يذكر "مينورسكي"، وهو مطلع على حياة الأقوام الإسلامية الشرقية العديدة، بأن الكورد يعتبرون من أكثر الشعوب الإسلامية تسامحاً مع المرأة، إذ يتسامحون في إعطاء المكانة والحرية والتعبير عن الرأي التي تستحقها المرأة الكردية، كما يرى "مينورسكي" أن الكورد أكثر تقبلاً لحرية المرأة ومكانتها (37). يقول "مينورسكي" عن المرأة الكردية إن جميع الأشغال المنزلية الشاقة تقوم بها النساء، والنساء الكرديات، أياً كانت طبقتهم ومهما بلغن من العمر، يجدن الفروسية بل ويحدين الرجال في امتطاء الخيل، كما أنهن لا يخشين كذلك تسلق الجبال الوعرة ويبدن مهارة فائقة في ذلك. ويقول (سون) إنه ليس من عادة الكورد الحد من حرية نساءهم، ذلك أنهن فاضلات مع تأنق ولباقة وبشاشة. ولا وجود للبعاء بين الكورد، بل إن كثيراً من الرذائل المنتشرة في الشرق تكاد تكون مجهولة لديهم، ويتم التعارف بين الفتيان والفتيات بصورة جيدة، ويسبق الزواج عادة حب متبادل، ذلك أن للمشاعر الرومانسية سيطرة واسعة على قلوب الكورد (38).



كما عرفت المرأة الكوردية بالوفاء وتحمل المسؤولية وإعانة زوجها في حالات الشدة والعوز، والمرأة الكردية أو بالأحرى القروية، تستقبل الضيوف بغياب زوجها وتعتبر واحدة من واجباتها وهي صاحبة البيت، إذ إن لها شخصية قوية وتتمتع بمكانة محترمة وسط المجتمع الكردي وبصورة خاصة في المجتمع الريفي. والمجتمع الكوردي يتقبل زعامة المرأة، وهناك نساء كورديات أصبحن رئيسات للقبائل، وكان بيدهن جميع السلطات، ومنهن "عائلة خانم" أرملة عثمان باشا الجاف في حلبجه عام 1914م، وكانت هي الرئيسة الفعلية للمنطقة (39). واستمرت فترة إدارتها لعشيرة الجاف مدة خمس عشرة سنة، وهناك من الأسماء اللامعة أيضاً اسم "حفصة خان"، وهي زوجة أخ الشيخ محمود الحفيد، إلا أن تأثر المجتمع الكوردي في مراحل أخرى بعادات الشعوب المجاورة، أثر سلباً في مكانة المرأة، فأصبحت تعاني الكثير من تقاليد وأعراف غريبة عن الكورد والمجتمع الكوردي، ومع مرور الزمن تجريد المرأة من حقوقها الطبيعية وفرض عليها ملازمة البيت وقيد حريتها، وحرمت من الإسهامات الفعلية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (40). أما عن جمال المرأة الكوردية، فإنها تتمتع بجمال طبيعي، إذ يرى "باسيل نيكيتين" أن جمالها قصير العمر بسبب الأعمال والأشغال الشاقة التي تقوم بها. وهذه الأعمال المرهقة للمرأة الكردية هي المسؤولة عن فقدانها السريع لأنوثتها، في حين أن نساء كبار القوم والزعماء يستطيعون الحفاظ على جمالهن لأن حياتهن رغبة، وهن لا يقمن بأي عمل شاق (41).

إن استقلال العراق عن السيطرة البريطانية وانضمامه إلى منظمة عصبة الأمم في عام 1932، أحدث تغييراً كبيراً وملموساً في مكانة المرأة ودورها الاجتماعي (42). فـ (حفصة خان الشيخ معروف النقيب) كانت أول امرأة نادت بتحرير المرأة الكوردية ومساواتها بالرجل في جميع الميادين، وأنها تعتبر أول من أبرقت مذكرة إلى عصبة الأمم باسم نساء كردستان بوضع حد لاضطهاد الشعب الكوردي ومطالبة إقرار الحقوق القومية للشعب الكوردي (43).

### ثالثاً: المؤيدون والمعارضون لعمل المرأة في كردستان العراق

#### أ- المؤيدون لعمل المرأة

يعلن أنصار هذا الاتجاه رأيهم في قضية المرأة بأن عملها ضرورة اجتماعية واقتصادية بحتة لا بد منها في هذا العصر الذي يتميز بالتقدم الحضاري السريع والنمو المتزايد في شتى شؤون الحياة، فأصبح عملها ضرورة من ضروريات الحضارة ولازمة من لوازم التمدن. فالمرأة تمثل نصف المجتمع، ولا يمكن جعلها قابعة في المنزل تنحصر مسؤولياتها في غسل الثياب وطهي الطعام وخدمة البيت وتربية الأولاد. ففي بقائها في البيت وتعطيل قدراتها وإمكاناتها وطاقاتها بهذا الشكل تعطيل الأمة نفسها عن النهوض بمستوى العمل والإنتاج (44).

فمكانة المرأة الاجتماعية تغيرت عما كانت عليه في السابق، وكان ذلك هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها. فمن ناحية البناء الأسري، تتجه الأسرة نحو الشكل الزواجي الصغير، ومن ناحية الوظيفة تفقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص. فبعد اتساع معدلات النمو الحضاري والتقدم الصناعي وانتشار التعليم، تتاح الفرص أمام النساء للتحرر والتعليم وتحقيق قدر كبير من الاستقلال الاقتصادي، سواء قبل الزواج أو حتى أثناء الزواج، إلى جانب أن ظهور الخدمات الطبية المتخصصة في رعاية الأطفال وإعداد الوجبات الغذائية والخدمات المنزلية، ساعدت المرأة المتزوجة على تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل، يضاف إلى ذلك تزايد ضغوط الحياة الحضرية سواء من الناحية المادية أو النفسية استوجب خروج المرأة للعمل، وجعل منه ضرورة بالنسبة إلى كثير من الأسر، فضلاً عن تمسك المرأة بهذا الحق- التعليم والعمل- والاستقلال عن الرجل ونضالها في سبيل الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمساواة الكاملة بالرجل (45).

وإن أنصار هذا الاتجاه يقللون من أهمية حصر دور المرأة في الخدمات النسائية، كالتعليم والطب تمشياً مع العادات والتقاليد وعدم اختلاط الجنسين، ويقتدي أصحاب هذا الاتجاه بما وصلت إليه المرأة الغربية من المساواة، ومن أوائل من تزعم هذا الاتجاه في الوطن العربي (قاسم أمين) في كتابه (تحرير المرأة) 1889م، وكتابه الثاني (المرأة الجديدة) 1900م.

إن أكثر المؤيدين لعمل المرأة خروجها من البيت فئات متعلمة ومثقفة وتختلف من مجتمع إلى آخر وفق ثقافة المجتمع، ففي دول الخليج تختلف وجهات النظر عن بقية الدول العربية الأخرى فهي ترى أن:



- 1- الأموال متوافرة والعمالة قليلة والأيدي المحلية غير متوافرة بصورة كافية: مما يستدعي جلب كثير من الأيدي العاملة من الخارج واستقدام الكفاءات والخبرات. مما يؤدي إلى تغيرات اجتماعية غير مرغوب فيها، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تغير البنية الديموغرافية للسكان، فيصبح العنصر الوافد يشكل خطراً حقيقياً على السكان الأصليين لهذه البلاد، وليس هناك من حل في تخفيف هذه الأزمة سوى إخراج نصف الأمة المعطلة حالياً عن العمل والإنتاج.
- 2- من الناحية العلمية: يحتاج المجتمع إلى سائر المجالات ومختلف فروع العلم والمعرفة لتعمل فيها المرأة دون التركيز على مجالات معينة أو تخصصات محدودة.
- 3- من الناحية الاقتصادية: فالعمل وارتباط المرأة بمسؤولية نحو عملها خارج الأسرة، ينمي فيها الشعور بالمسؤولية والالتزام والجدية، بالإضافة إلى تحملها مسؤولية إدارة ميزانية الأسرة في حدود الدخل وتوزيع الميزانية بشكل منظم بين الاستهلاك وبين الادخار.
- 4- من الناحية الاجتماعية: لا تعاني المرأة العاملة خارج المنزل في أكثر الحالات مشكلة الفراغ التي تعانيها معظم ربات البيوت، لأن العمل خارج البيت يشعرها بالمسؤولية وأهمية الوقت واستغلاله بشكل مفيد فتتظم المرأة العاملة وقتها بين الإشراف على البيت وإدارة شؤونه وبين القراءة والاطلاع، وبين رسالتها وبين تدريس الأطفال ومتابعة تحصيلهم العلمي والثقافي في خدمة الأسرة (46).
- 5- من الناحية النفسية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة العاملة خارج المنزل أكثر اطمئناناً وثقة بالنفس من المرأة العاملة داخل المنزل فقط، بما يتيح لها العمل من الاختلاط بالآخرين واكتساب خبرات ومهارات تجعلها أقدر على تحمل الأعباء المناطة بها. إن المرأة العاملة خارجاً تدرك أهمية العمل، ومن ثم أهمية الوقت فهي داخل منزلها أكثر انضباطاً ودقة في استغلاله.
- 6- ملء أوقات الفراغ: تلجأ بعض الأرامل والمطلقات وزوجات الأشخاص الذين يتغيبون عن الأسرة لفترات طويلة نتيجة ظروف العمل الذي يقومون به، إلى انتهاز فرص مختلفة للحصول على قسط ملائم من التعليم والالتحاق بعدد من الوظائف، للتخفيف من آثار الشعور بالوحدة، وإن كانت الحاجة الاقتصادية غير ملحة بالنسبة إليهن.
- 7- صقل شخصية المرأة العاملة: وقدرتها على مشاركة زوجها في التفكير والتخطيط للأسرة والارتقاء بمستوى تعاملها مع زوجها وأولادها، مما يعينها على حسن إدارة البيت. بالإضافة إلى ثقافتها التي تثري فكرها ووجدانها.
- 8- طموح الأبناء العلمي: تهدف إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في الطموح العلمي للطلاب، أن الوظيفة التي تشغلها الأم بناء على ما حصلت عليه من درجة علمية تؤثر في اتجاه الأبناء وتخطيطهم للتعليم الجامعي.
- 9- الفاقد العلمي: ويقصد بالفاقد التعليمي عدم تحقيق عائد تربوي يتكافأ مع الجهد والانفاق الخاص ببرنامج تربوي معين في فترة زمنية معينة. فمن الخسارة الفادحة للمجتمع أن تبذل أموال باهظة وتكاليف عالية وجهود مكثفة لتخريج دفعات من الطالبات الجامعيات والمعاهد والكليات في كل عام، ثم لا تستثمر هذه الطاقات الشابة والحيوية، ويستفيد المجتمع من هذه القوى العاملة (47).

#### رابعاً: المرأة والتعليم في كردستان العراق

لكل مجتمع من المجتمعات البشرية شكل من أشكال التعليم، الذي يعدّ عملية نقل المعرفة والمهارات والقيم التي يمتلكها هذا المجتمع، من جيل إلى جيل، وترسيخها لديهم من خلال عملية التعليم، فهو مفتاح معرفة القدرات البشرية، شريطة أن يفهم على أنه سلسلة من العمليات التي تستهدف إكساب الفرد مؤهلات مهنية، وتساعد على استغلال طاقاته من خلال الاستيعاب والسيطرة على العناصر الثقافية، وبما يمكنه من الإسهام بوعي في تحمل المسؤولية المجتمعية (48).



إن للتعليم والتربية دوراً فعالاً في الحضارة البشرية، وعندما بدأ المجتمع الكوردي يشعر بأسباب تخلفه وعوامل نهضته، فإنه قد وضع التعليم في مقدمة الأمور التي يجب تحقيقها، وكان للمرأة حصة في هذا الاستشراف المنطقي لسبل استنهاض المجتمع الكوردي (49). إن تعليم المرأة واشتركاها في الحياة الاقتصادية أديا إلى تعزيز مكانتها داخل الأسرة نظراً إلى مساندتها المادية ولمكانتها المهنية (50).

لقد توسع النظام التعليمي في العراق بهدف سد كل المتطلبات الضرورية لإتمام وظيفته، إذ بلغت نسبة التحاق الإناث بعمر ست سنوات بالتعليم الابتدائي حوالي (86.2%) عام 1990 وارتفعت إلى (86.8%) عام 2000. بعد أن كانت (52.6%) عام 1977. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسب، إلا أنه يفترض أن تكون أعلى بكثير خصوصاً أن التعليم في العراق إلزامي؛ أما في مرحلة التعليم الجامعي والتقني، فقد كانت نسبة التحاق الإناث في الفئة العمرية (18-23) سنة. (6%) عام 1990. وارتفعت إلى (7.7%) عام 2000 بعد أن كانت (4.3%) عام 1977. وحققَت الإناث إسهامات جيدة مقارنة بالذكور في تطورات نسبة إسهام الإناث في الدراسات العليا. وأصبحت نسبتهن في عام 1990 (23.6%). وفي عام 2000 (35.7%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (22.9%) خلال المدة (1990-2000).

أن هناك إصراراً من قبل حكومة إقليم كردستان العراق لتأكيد حق المرأة في المجال الثقافي الذي يدخل في تكوين شخصية المرأة الكردية من خلال ما أكدته المادة (27) من مشروع دستور إقليم كردستان لعام 2009 "التعليم حق تكفله حكومة الإقليم لكل مواطن دونما تمييز، ويكون إلزامياً إلى حين إكمال المرحلة الأساسية، وتلتزم حكومة إقليم كردستان بمكافحة الأمية بين كل الفئات العمرية ذكوراً أو إناثاً، كما تمنع كل أشكال التمييز والعنف والتعسف في المجتمع والمدرسة والأسرة. والأسرة هي نواة المجتمع الأساسية، من هذا المنطلق يجب حماية الأمهات والأطفال وحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وتكفل حكومة الإقليم تأسيس دور خاصة للرعاية وحماية النساء اللواتي افتقدن الأمان الأسري لأسباب اجتماعية (51).

### خامساً: المرأة وقانون العمل في كردستان العراق:

أما بالنسبة إلى المرأة والتشريعات العمالية في العراق مع دخول العراق إلى عصبة الأمم عام 1931 وانضمامه إلى منظمة العمل الدولية وظهور الأفكار الاشتراكية، كل ذلك أدى بالحكومة العراقية آنذاك إلى العمل من أجل كسب رضا الشعب العراقي وخصوصاً الطبقة العاملة على سن قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 (52). إن سن هذا القانون جاء نتيجة نضال الشعب العراقي ضد الحكومة الرجعية، فقد سن هذا القانون عندما كان العراق في بداية التصنيع، مع أن هذا القانون يتميز بكونه قانوناً بسيطاً ويمثل مرحلة جديدة في بدايته، إذ كانت الأعمال الاقتصادية مقتصرة على الجانب الزراعي الأعمال اليدوية، وكذلك فإن تجارب أرباب العمل والعمال كانت ضعيفة، أما العلاقات الاجتماعية فقد كانت تقليدية تلائم المرحلة نفسها، وكان للطبقة العاملة الأثر الكبير في إرغام الحكومة العراقية على سن هذا التشريع وتحديد ساعات العمل والتعويضات العمالية وغيرها (53).

حتى يومنا هذا، وقد شملت هذه التغييرات البناء الاجتماعي والقانوني لحياتها بشكل ملحوظ، إذ تجد المرأة الكوردية في مجالات الحياة العامة، وداخل وحدة الأسرة دوراً فعالاً، ومؤثراً منذ القدم، إذ إن وجودها اليوم في مختلف ميادين الحياة السياسية (البرلمان والحكومة) وفي الحياة القانونية (أساتذة ومدرسات في الجامعة وقاضيات ومحاميات في القضاء)، بالإضافة إلى ممارستها العديد من الأعمال التي لم يسبق لها المشاركة فيه، كحضورها في القوات المسلحة الإقليمية وفي جهاز الشرطة المحلية، إضافة إلى مسؤولياتها داخل البيت وهي شخصية فعالة كزوجة وأم وأخت و بنت، أسهم في عملية اتخاذ القرار في البيت، بالإضافة إلى قيامها بوظيفة الأمومة التي حباها الله بها للإنجاب وإرضاع الأطفال، يقول الله سبحانه وتعالى: {وَاللَّوَاتِي يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ} (54). وهي مسؤولة عن تعليم أبنائها الآداب قبل مرحلة الدراسة وبعدها (55).

تشغل المرأة الكوردية اليوم حقيبة وزارية في تشكيلة حكومة إقليم كردستان الحالية وهناك 42 عضواً نسوياً في البرلمان، وقاضية في مجلس القضاء، وأما في المستويات الأدنى فالإحصائيات تسجل أرقاما اعلى لتواجدها كلما تدرجنا نحو اسفل الهرم، فنسبة تواجدها تبلغ في المديریات 21%، و 34% كمديرات ومستشارات، في حين ترتفع نسبة الموظفات إلى 54%، وتبلغ 35.1% في الوظائف الخدمية، كما أنها تشكل نسبة 29.1% في القطاع الزراعي، ونسبة 29.2% في القطاع الإنتاجي (56).





### سادساً: المرأة والسياسة في كردستان العراق:

هناك تشابه بين الدستورين العراقي وإقليم كردستان فيما يخص نسبة الفرص المتوفرة أمام المرأة في المشاركة السياسية العامة، فالدستور العراقي ومشروع الدستور الكوردستاني ضمن مشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن 25% في المقاعد النيابية، ومجالس البلديات والإدارات المحلية، ففي أول فرصة رشحت المرأة الكردية نفسها للبرلمان في أول برلمان كوردي، وذلك في 19 مارس 1992 استطاع الشعب الكوردي لأول مرة بإرادته وبحرية تامة، أن يختار ممثليه الشرعيين عبر.

### التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، نورد بعض التوصيات:
- 1- التوسع في مجالات العمل الجزئي، بحيث يفسح المجال لمشاركة المرأة فيه بجزء من وقتها، وما تبقى لأعمال البيت والعناية بأسرتها.
  - 2- تشجيع القطاعات الخاصة لتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها والمساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل.
  - 3- التركيز على عملية التنشئة الاجتماعية منذ الصغر في الأسرة وفي المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية، وذلك من أجل كسر الحواجز الاجتماعية والقيود التي ظهرت على شكل عادات وتقاليدها والتي تعمل على تكريس التمييز بين الرجل والمرأة.
  - 4- العمل على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق، وفي اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات، وتوسيع مشاركتها في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية.
  - 5- تحقيق مستوى متساوي لفرص التعليم بين الإناث والذكور في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعي، عن طريق المحفزات المادية والمعنوية، ومعاقبة الأهالي الذين لا يرسلون أولادهم خاصة بناتهم إلى المدارس.
  - 6- حث وسائل الإعلام على تبني برامج من شأنها أن تنمي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتركيز على تهيئة المناخ الملائم لدعم قيم المساواة بين الرجل وبين المرأة، وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة، والعمل من خلال هذه البرامج على غرس قيمة العمل والإنتاج عن طريق توعية أفراد المجتمع.
  - 7- ضرورة رفع درجة الوعي لدى بعض قوى المجتمع بأهمية عمل المرأة، فالمجتمع بحاجة إلى الأيدي العاملة وخصوصاً المرأة التي تمثل نصف المجتمع، فيجب ألا يغيب هذا الصنف عن دوره الحقيقي في خدمة وطنه ومجتمعه.
  - 8- لا بد من رفع درجة الرضى الوظيفي لدى المرأة العاملة وذلك برفع درجات الحوافز، فالعلاقة قوية جداً بين الرضا الوظيفي والحوافز، وهذا الأمر يعني خلق بيئة سليمة.

### الهوامش

- (1) إبراهيم بن مبارك جوير، "عمل المرأة في المنزل وخارجه"، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997، ص7.
- (2) إحسان محمد الحسن، "النظريات الاجتماعية المتقدمة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص15.
- (3) إحسان محمد الحسن، "موسوعة علم الاجتماع" الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1999، ص33.
- (4) توفيق مرعي، أحمد بلقيس، "الميسر في علم النفس الاجتماعي"، دار الفرقان، عمان الأردن، 1984، ص219.
- (5) عبدالله عقلة مجلي الخزاعلة، "الصراع بين القيم الاجتماعية التنظيمية في الإدارة التربوية"، دار حامد، عمان، 2008، ص31.
- (6) نورى ياسين هرزاني، "دور وسائل الإعلام في ارتكاب الجريمة"، أطروحة دكتوراه تقدم بها إلى مجلس كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2003، ص16.
- (7) ماجد زكي الجلال، "تعلم القيم وتعلمها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص19.
- (8) John Scott, and others, oxford Dictionary of Sociology, op. cit, p685.
- (9) Ibid, p686.





## مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (55) August 2020

العدد (55) أغسطس 2020



(10) Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, Penguin Book. 4th (ed), London, 2006, p372.

(11) محمد عاطف غيث، "قاموس علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص504.

(12) محمد احمد بيومي، "علم اجتماع القيم"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص164.

(13) Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, op. cit. p373.

(14) مصطفى غالب، "السلوك" دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1998، ص97.

(15) مصطفى غالب، "السلوك" مرجع سابق، ص42.

(16) بيمان عبدالقادر عظيم، "الفضائيات التلفزيونية وتغير القيم الاجتماعية" مطبعة شيفان، السلبيانية، 2007، ص18.

(17) إحسان محمد الحسن، "موسوعة علم الاجتماع"، مرجع سابق، ص515-516.

(18) R. Meron, Social Values and Social Structure, New York the free Press of Clan Co. 1961. P674.

(19) معن خليل عمر، "انحطاط المصطلح الاجتماعي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990، ص17.

(20) تماضر حسون، "تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص116.

(21) فتحي سلامة، "المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص69.

(22) صباح أحمد النجار، "مساهمة المرأة في العمل الإنتاجي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985، ص9-10.

(23) عبد الكاظم شندل عيسى، "أثر الصناعة في علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية"، جامعة بغداد، بغداد، 1973، ص201.

(24) جهاد زياد الناقولا، "الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص124.

(25) الفاروق زكي يونس، "الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1978، ص363.

(26) هيمن خضر عزيز، "التغير الاجتماعي وعلاقته بتفكك النسق القيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2000، ص49.

(27) Gordon Marshall, A Dictionary of Sociology, Second Edition, printed in Great Britain by Cox and Wyamn, 1998, p65-66.

(28) هيمن خضر عزيز، مرجع سابق، ص45.

(29) فائزة محمد عزت، الحياة الاجتماعية للكرد بين القرنين (4- 9 هجري/ 10-15 ميلادي)، مطبعة الحاج هاشم، أربيل، 2009، ص89.

(30) ابراهيم طاهر معروف الرباتي، مرجع سابق، ص76.

(31) شهبال معروف صالح دزقيي، مرجع سابق، ص96.

(32) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص197.

(33) تاريخ الزيارة 2013/3/27 www.ykurdistan.com/vb/showthread.php?t=705

(34) كاترين ميخائيل، المرأة العراقية بعد 2003: www.ssraw.org/ar/show.art.asp?aid=350669، تاريخ الزيارة 2013/3/25.

(35) أزا حسيب قرداغي، مرجع سابق، ص139.

(36) مجموعة باحثين، إقليم كردستان العراق، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أربيل، 2002، ص23.

(37) بدرخان السندي، مرجع سابق، ص131-132.

(38) باسيل بينكيوتين، نقله من الفرنسية وعلق عليه نوري طالباني، "الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، دار الساقى بيروت، لبنان، 2000، ص156.

(39) عبدالستار طاهر شريف، "المجتمع الكردي، دراسة اجتماعية ثقافية سياسية"، من منشورات جمعية الثقافية الكردية، 1981، ص19، 20.

(40) تاريخ الزيارة 2013/2/12، www.ykurdistan.com/vb/showthread.php?t=705

(41) بدرخان السندي، مرجع سابق، ص144.

(42) شهبال معروف صالح دزقيي، مرجع سابق، ص97.

(43) عبدالستار طاهر شريف، مرجع سابق، ص23.



- (44) محمد علي البار، "عمل المرأة في الميزان"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1984، ص15.
- (45) نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، مرجع سابق ص336.
- (46) Eliezbath. Laman, Occupation Difference in the Value Attached to Work, American Jornal of Sociology, 1955, p55.
- (47) إبراهيم بن مبارك الجوير، مرجع سابق، ص81-82.
- (48) طاهر حسو مير الزبياري، مرجع سابق، ص77.
- (49) بدرخان السندي، مرجع سابق، ص156.
- (50) نجوى سرقيس صعيبي، عمل المرأة في القطاع الرسمي (دراسة حالة)، رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم في الدراسات العليا، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2006-2007، ص27.
- (51) مشروع دستور إقليم كردستان- العراق، 2009/6/24.
- (52) صادق مهدي سعيد، "شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل في العراق، بغداد، 1961، ص42.
- (53) المجموعة الدائمة للقوانين والأنظمة العراقية، "مجموعة قوانين العمال والعمل"، مطبعة أسعد، 1963، ص10.
- (54) سورة البقرة: آية 233.
- (55) شهاب معروف صالح دزقيي، مرجع سابق، ص108.
- (56) www.krg.org/p/paspx?l=14&s=0300000&r=366&p=261، تاريخ الزيارة، 2013/4/2.

### المصادر والمراجع

1. Eliezbath. Laman, Occupation Difference in the Value Attached to Work, American Jornal of Sociology, 1955.
2. Gordon Marshall, A Dictionary of Sociology, Second Edition, printed in Great Britain by Cox and Wyamn, 1998.
3. John Scott, and others, oxford Dictionary of Sociology, op. cit,
4. Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, op. cit.
5. Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, Penguin Book. 4th (ed), London, 2006
6. R. Meron, Social Values and Social Structure, New York the free Press of Clan Co. 1961
7. www.krg.org/p/paspx?l=14&s=0300000&r=366&p=261، تاريخ الزيارة، 2013/4/2.
8. www.ykurdistan.com/vb/showthread.php?t=705 تاريخ الزيارة 2013/3/27.
9. إبراهيم بن مبارك جوير، "عمل المرأة في المنزل وخارجه"، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997.
10. إحسان محمد الحسن، "النظريات الاجتماعية المتقدمة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
11. إحسان محمد الحسن، "موسوعة علم الاجتماع" الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1999.
12. الفاروق زكي يونس، "الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1978.
13. المجموعة الدائمة للقوانين والأنظمة العراقية، "مجموعة قوانين العمال والعمل"، مطبعة أسعد، 1963.
14. باسيل ينيكيتين، نقله من الفرنسية وعلق عليه نوري طالباني، "الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، دار الساقى بيروت، لبنان، 2000.
15. بيمان عبدالقادر عظيم، "الفضائيات التلفزيونية وتغير القيم الاجتماعية" مطبعة شيفان، السليمانية، 2007.
16. تماضر حسون، "تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.



# مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (55) August 2020

العدد (55) أغسطس 2020



17. توفيق مرعي، أحمد بلقيس، "الميسر في علم النفس الاجتماعي"، دار الفرقان، عمان الأردن، 1984.
18. جهاد زياد الناقولا، "الأثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.
19. سورة البقرة: آية 233.
20. صادق مهدي سعيد، "شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل في العراق، بغداد، 1961.
21. صباح أحمد النجار، "مساهمة المرأة في العمل الإنتاجي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985.
22. عبد الكاظم شندل عيسى، "أثر الصناعة في علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية"، جامعة بغداد، بغداد، 1973.
23. عبدالستار طاهر شريف، "المجتمع الكردي، دراسة اجتماعية ثقافية سياسية"، من منشورات جمعية الثقافية الكوردية، 1981.
24. عبدالله عقلة مجلي الخزاعلة، "الصراع بين القيم الاجتماعية التنظيمية في الإدارة التربوية"، دار حامد، عمان، 2008.
25. فائزة محمد عزت، الحياة الاجتماعية للکرد بين القرنين (4- 9 هجري/ 10-15 ميلادي)، مطبعة الحاج هاشم، أربيل، 2009.
26. فتحي سلامة، "المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
27. كـاترين ميخائيل، المـرأة العراقيـة بـعد 2003: تاريخ الزيارة 2013/3/25، [www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=350669](http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=350669).
28. ماجد زكي الجلال، "تعلم القيم وتعلمها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
29. مجموعة باحثين، إقليم كردستان العراق، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أربيل، 2002.
30. محمد احمد بيومي، "علم اجتماع القيم"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
31. محمد عاطف غيث، "قاموس علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
32. محمد على البار، "عمل المرأة في الميزان"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1984.
33. مشروع دستور إقليم كردستان- العراق، 2009/6/24.
34. مصطفى غالب، "السلوك" دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1998.
35. معن خليل عمر، "انشطار المصطلح الاجتماعي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990.
36. نجوى سركيس صعيبي، عمل المرأة في القطاع الرسمي (دراسة حالة)، رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم في الدراسات العليا، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2006-2007.
37. نوري ياسين هرزاني، "دور وسائل الإعلام في ارتكاب الجريمة"، أطروحة دكتوراه تقدم بها إلى مجلس كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2003.
38. هيمن خضر عزيز، "التغير الاجتماعي وعلاقته بتفكك النسق القيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2000.



## References

1. Eliezabth. Laman, Occupation Difference in the Value Attached to Work, American Jornal of Sociology, 1955.
2. Gordon Marshall, A Dictionary of Sociology, Second Edition, printed in Great Britain by Cox and Wyamn, 1998.
3. John Scott, and others, oxford Dictionary of Sociology, op. cit,
4. Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, op. cit.
5. Nicholas, A. and others, the Dictionary of Sociology, Penguin Book. 4th (ed), London, 2006
6. R. Meron, Social Values and Social Structure, New York the free Press of Clan Co. 1961
7. www.krg.org/p/paspx?l=14&s=030000&r=366&p=261, Date of visit, 2/4/2013.
8. www.ykurdistan.com/vb/showthread.php?t=705 Date of visit 3/27/2013.
9. Ibrahim bin Mubarak Juwair, "Women Work at Home and Outside", Obeikan Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1997.
10. Ihsan Muhammad Al-Hassan, "Advanced Social Theories," Wael Publishing, Amman, Jordan, 2005.
11. Ehsan Muhammad Al-Hassan, Encyclopedia of Sociology, The Arab Encyclopedia, Beirut, Lebanon, 1999.
12. Al-Farouq Zaki Younis, "Social Work and Social Change", Arab Culture House, Cairo, 1978.
13. The Standing Group of Iraqi Laws and Regulations, "Workers and Work Laws Collection", Asaad Press, 1963.
14. Basil Yenikitin, quoted by the French, and commented on by Nuri Talabani, "The Kurds are a Sociological and Historical Study", Dar Al-Saqi Beirut, Lebanon, 2000.
15. Byman Abdul Qadir Azeem, "Television Satellite Channels and Changing Social Values," Shivan Press, Sulaimaniyah, 2007.
16. Tamadr Hassoun, "The Impact of Women's Work on Family Cohesion in Arab Society," Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, 1993.
17. Tawfiq Merhi, Ahmed Balqees, "The Facilitator in Social Psychology", Dar Al-Furqan, Amman, Jordan, 1984.
18. Jihad Ziyad Al-Naqula, "The Family Effects Resulting from the Exit of Syrian Women to Work", Publications of the Syrian General Book Authority, Ministry of Culture, Damascus, 2011.
19. Surah Al-Baqara: Verse 233.
20. Sadiq Mahdi Saeed, "Labor Affairs in Social Security and Labor in Iraq, Baghdad, 1961.



21. Sabah Ahmad Al-Najjar, "The Contribution of Women to Productive Work," Master Thesis submitted to the College of Arts, University of Baghdad, 1985.
22. Abdul-Kazim Shandal Issa, "The Impact of Industry on the Relationship of Working Women with the Iraqi Family", Baghdad University, Baghdad, 1973.
23. Abdul Sattar Taher Sharif, "Kurdish Society, a socio-cultural and political study," published by the Kurdish Cultural Association, 1981.
24. Abdullah Oklah Majali Al-Khaza'leh, "Conflict between Organizational Social Values in Educational Administration," Hamed House, Amman, 2008.
25. Faiza Muhammad Ezzat, The Social Life of the Kurds Between the Two Centuries (4-9 AH / 10-15 AD), Al-Hajj Hashem Press, Erbil, 2009.
26. Fathi Salama, "Women and Development between the available reality and the hoped-for future", The Egyptian General Book Authority, 2001.
27. Catherine Michael, Iraqi women after 2003: [www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=350669](http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=350669), date of visit 3/3/2013.
28. Majed Zaki Al-Jallad, "Learning and Learning Values", Al Masirah House for Publishing and Distribution, Amman, 2005.
29. Researchers Group, Iraqi Kurdistan Region, published by the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Erbil, 2002.
30. Mohamed Ahmed Bayoumi, "Sociology of Values", University Knowledge House, Alexandria, 1990.
31. Mohamed Atef Ghaith, "Dictionary of Sociology", University Knowledge House, Alexandria, 1987.
32. Muhammad Ali Al-Bar, "Women's Work in the Balance", Saudi Publishing and Distribution House, Jeddah, 1984.
33. Draft constitution for the Kurdistan Region - Iraq, 6/26/2009.
34. Mostafa Ghaleb, "The Behavior", Al-Hilal House and Library, Beirut, 1998.
35. Maan Khalil Omar, "Fission of the Social Term," Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, 1990.
36. Najwa Sarkis Saibi, Women Work in the Official Sector (Case Study), a letter prepared for a diploma in higher studies, Lebanese University, Institute of Social Sciences, 2006-2007.
37. Nouri Yassin Harzani, "The Role of the Media in Committing Crime", PhD thesis submitted to the Council of the College of Arts, Salahuddin University, Erbil, Iraq, 2003.
38. Hemin Khadir Aziz, "Social Change and its Relationship with the Dissociation of the Value System", Unpublished Master Thesis, College of Arts, Salahuddin University, 2000.